

رابعاً : التصور المعيارى لاستراتيجية التنمية فى قطاع التعليم

● التخلف الحضارى :

يجمع الكثير من الكتاب والمفكرين اليوم على ظاهرة التخلف الثقافى فى الوطن العربى وعلى أن أهم مظاهر هذا التخلف وأسبابه فى نفس الوقت هو الجمود الفكرى الذى أصبح قابلاً للاستلاب أو الغزو من قبل الثقافات الأخرى وبخاصة الثقافة الغربية ، وأن أخطر مترتبات هذا الجمود هو ما يظهر على جهود التنمية من روح التواكل وتغليب المنفعة الفردية والفتوية على حساب المصلحة العامة ، واختلال التوازن بين الأخذ والعطاء وعدم وضوح العلاقة بين مطالب الاستهلاك والاستمتاع من ناحية ومطالب الانتاج والجهد والمسئولية من ناحية أخرى^(٥١) .

وهذا التخلف الثقافى والحضارى يرجع لعدة قرون ماضية وقد غذته عوامل متعددة وظروف سياسية وتاريخية معينة تعرضنا لبعضها فيما سبق ولكن أهمها ظروف التبعية والانبهار الكلى بمنتجات الغير وبخاصة الحضارة الغربية . وبالرغم من تعدد المشاكل التى تواجهه الانسان الا أن مشكلة كل شعب يمكن اعتبارها فى جوهرها مشكلة حضارية وأنه لا يمكن لشعب ما أن يفهم أو يحل مشكلته ما لم يرتفع بفكرته الى الأحداث الانسانية ويتعمق فى فهم العوامل التى تبنى الحضارات أو تهدمها^(٥٢) .

والحضارة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هى الانسان والأرض

(٥١) حامد عمار « التربية العربية وعاندها الانمائى » (ص ٣٩٦) .

(٥٢) مالك بن نبي . شروط النهضة (ترجمة عمر كامل مستاوى وعبد الصبور شاهين) بيروت ، دار النكر (الطبعة الثالثة) ١٩٦٩ (ص ٢٣) .

— أو التراب — والوقت ، بالإضافة الى ما يسميه مالك بن نبي^(٥٣) بالمركب الحضارى والذي يمثل المبدأ أو الفكرة الدينية على الخصوص والتي تقوم بمزج العناصر الثلاث فى تركيبية معينة تعبر عن دينامية هذه الحضارة . كما أن الحضارة يمكن أن ينظر اليها عموما كمجموعة من العلاقات بين المجال الحيوى « أو البيولوجى » أو المادى حيث ينشأ ويقوى هيكلها وبين المجال الفكرى حيث توالد وتنمو روحها ، وبالتالي فإنه يستحيل انشاء حضارة من بعد واحد وبمعزل عن تفاعل البعد الآخر ، ومن هنا فان تكديس الأشياء الحضارية أو شراء منتجات الغير — كما تفعل الدول العربية اليوم — لا يعتبر بناء حضاريا لأن شراء منتجات الحضارة الغربية يعنى حيازة الهيكل والجسد وليس الفكرة أو الروح .

وللحضارة دورة تتم على منوال معين ، اذ تبدأ الحضارة عندما تدخل التاريخ فكرة دينية معينة أو مبدأ أخلاقى معين وتنتهى عندما تفقد الفكرة أو المبدأ والروح هيمنتها على الماديات أو الغرائز المكبوتة والمكبوحه الجماع^(٥٤) وعند بداية كل دورة يكون الانسان فى حالة سابقة للحضارة أما فى نهايتها فيكون قد تفسخ حضاريا وسلبت منه الحضارة تماما وبالتالي يدخل فى عهد ما بعد الحضارة ولا تتبع الحضارة من جديد الا بالمعيدة الدينية أو بتسجيل الفكرة أو المبدأ الأخلاقى فى نفوس الأفراد من عامة الناس .

ولذا فان المشاكل التى تحيط بالانسان تختلف باختلاف بيئته وباختلاف الأطوار فى الدورة الحضارية التى فيها مجتمعه ، فالانسانية لا تعانى مشكلة واحدة بل مشاكل متعددة ومتنوعة تبعا لتنوع مراحل التاريخ وبالتالي فان علاج أى مشكلة لا بد أن يرتبط بعوامل زمنية ونفسية تنتج عن الفكرة الدينية التى تؤرخ للتطور الاجتماعى فى الدورة

(٥٣) المرجع السابق ص ٦٦ . (٥٤) نفس المرجع ص ١٠٥ .

الحضارية ، ولذا فانه لا يجوز لأحد ما أن يضع الحلول والمناهج مغفلا مكان أمته ومركزها من دورة التاريخ أو الحضارة . أما أن يستورد حلولا من الشرق أو الغرب دون ملاءمتها للأوضاع المحلية ، فان فى ذلك تضييعا للجهود ومضاعفة للداء إذ أن كل تقليد فى هذا الميدان هو جهل وانتحار^(٥٥) فالقياس العام لعملية الحضارة هو أن الحضارة هى التى تلد منتجاتها وأنه من السخف والسخرية أن نعكس هذه القاعدة ونحاول أن نصنع حضارة من منتجاتها^(٥٦) .

* * *

● انموذج الانمائى المطلوب :

لقد وضح جليا أنه لا بد من نظرة بديلة للتنمية والتقدم ، فلم تعد التنمية مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية تؤدي فى معظم الأحوال الى ما أسماه الاقتصاديون بظاهرة تحديث الفقر ، كما أنها لم تعد مجرد عملية نقل وتقليد لأنماط وأساليب مستخدمة فى مجتمعات أخرى تؤدي فى الغالب الأعم الى تحجيم الامكانيات المحلية وقتل روح الابداع والمبادأة والابتكار ، كما أنها لم تعد عملية مرتبهة بمعونات الدول الصناعية واستثماراتها والتى تؤدي فى الغالب الى تكريس واقع التخلف والتبعية . بل هى قبل كل شئ عملية بناء حضارى يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وابداعه ، وهى بالتالى تتطلب أولا - لصياغة هذا البناء الحضارى المتكامل - الوعى بأن عملية التنمية هى عملية ارادية وبالتالي فهى أداة خاضعة وليست هدفا حاكما فى حد ذاتها وبخاصة فى اطار النهضة الحضارية للمجتمع^(٥٧) ، وهى عملية تحرر من الاستعمار الاقتصادى والحضارى وبالتالي فان أول شرط لها هو فك ارتباطها الحالى بالنظام الاقتصادى العالمى الشئ الذى إن يتأتى الا عن طريق ارادة سياسية واضحة

(٥٥) المرجع السابق ص ٧٠ . (٥٦) نفس المرجع ص ٦١ .

(٥٧) أنور عبد الملك ، « تنمية أم نهضة حضارية » فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى (ص ٣٧) .

ومثابرة . وبالرغم من أن الإرادة السياسية أو الاختيار السياسي غير كاف - لوحده - فى معالجة مشكلات التنمية الا أنه يمثل خطوة ضرورية للبحث عن مقومات النجاح فى الطريق المختار . ولا شك أن فك الارتباط أو التحرر من التبعية والاستغلال تعنى الاعتماد على النفس عن طريق التوجه الى الداخل انتاجا واستهلاكا وحضارة ، وهذا ليس دعوة للانغلاق على الذات أو حتى لتحقيق الاكتفاء الذاتى وانما هو دعوة الى أن « التنمية المراسخة والمطردة تتضمن عمليات الابداع والتجديد كشرط لازم من شروطها الى جانب عمليات الاقتباس والتكيف والاستفادة من تجارب الغير » (٥٨) فهى كما يقول اسماعيل صبرى « دعوة للتخلص من الأوهام وادراك حقيقة أن أحدا لا يبنى بيت آخر ، وأن الصدقة حتى ولو قبلناها على حساب الكرامة . ليست جزءا من حياة العالم الاقتصادية والسياسية » (٥٩) .

اذن ، فإن النموذج الانمائى المطلوب هو نموذج يعتمد على الانسان - كل الانسان وكل انسان (٦٠) - فهو يضع الانسان هدفا ووسيلة فى نفس الوقت ، الهدف الأسمى والوسيلة النبيلة ، وبالتالي يصبح اشباع حاجاته الأساسية - الجسمية والفعلية والاجتماعية - نقطة أساسية فى مسلسل الأهداف التنموية . ولما كان الانسان صناعا واجتماعيا بطبعه فإنه لا يستطيع أن يفى بتلك الحاجات الأساسية الا فى اطار العمل الاجتماعى والذى تصبح ممارسته شرطا أساسيا لاحداث التنمية . ولكن العمل الاجتماعى لا يمكن تصوره على أنه مجموعة من ردود الأفعال التى تقتصر على النشاطات التى تبذل فى مواجهة المشكلات عند ظهورها ومحاولة التغلب عليها وتخفيف آثارها كما هو الحال بالنسبة لفئات المعوقين أو المحرومين وغيرهم من الفئات التى

(٥٨) اسماعيل صبرى عبد الله « التنمية الاقتصادية » فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى (ص ٧١) .

(٥٩) نفس المرجع (ص ٧٢) .

(٦٠) حامد عمار « التربية وعائدها الانمائى » (ص ٢٩٩) .

تستوجب العطف وتحتاج الى العون والمساعدة ، ولكنه يمثل مجموعة من العمليات والأنشطة المخططة والتي تضمن كفاءة الأداء فى الجوانب الانسانية من برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتستهدف فى النهاية ضمان وصول ثمرات التنمية الى المستحقين والمتفعين منها .

فالعامل الاجتماعى ليس محدودا فى عملياته أو مجالاته أو القطاعات البشرية المنتفعة به ، فهو بالتالى يعتبر الوسيلة الوحيدة للوصول الى التنمية الاجتماعية والتي ترتبط بدورها بتنمية الموارد البشرية والتي تمكن الانسان من القيام بادواره الاجتماعيه والانتاجية فى الحياة وتوفير المطالب الأساسية للحياة كالرعاية الصحية واثاحه الفرص التعليمية وفرص العمل ، وتأمين الغذاء والدواء والسكن وغيرها من الحقوق الانسانية التي تبنتها المواثيق الوطنية والاقليمية والدولية . ولا بد - للوصول الى هذه الأهداف - من اكساب الأفراد المعرفة والخبرة والمهارات التي تمكنهم من المشاركة الفعالة فى مختلف شئون مجتمعهم الحيثية ، لذا فان النموذج الانمائى العربى المطلوب هو نموذج يؤكد على انسانية التنمية وعلى طابعها الديمقراطى وعلى عنصر المشاركة فيها من قبل المواطنين حسب قدراتهم وطاقاتهم ومواقعهم وذلك بالنسبة لما يتعلق بالاستفادة من ثمراتها أو بتوزيع مسؤولياتها من تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة وتقييم بالنسبة لبرامجها ومشروعاتها .

كما يؤكد هذا النموذج على الطابع التحررى والاستقلالى لعملية التنمية ورفضها لعلاقات التبعية من خلال الاعتماد الجماعى على النفس والذي يكسب الانسان العربى الثقة فى ذاته وهويته حتى تصبح نقطة البداية وأساس العمل كله هى هدف تحقيق السيادة الوطنية المطلقة فى مجالات الحياة العربية جميعها . كما يؤكد هذا النموذج على الطابع الحضارى للتنمية وأنها تعنى فى المقام الأول الاعتماد على النفس وتعبئه الامكانات والطاقات والقوى الوطنية كما تعنى التنمية القومية الشاملة المشتركة والتوجهة نحو الجماهير ومؤكدة للشخصية الحضارية العربية وقادرة

على ايقاظ الوعي وقوى الابداع والتجديد فى المجتمع^(٦١) وكما يقول اسماعيل صبرى فان « التنمية الشاملة تعنى فى حالة العرب - حركة احياء حضارى ترد للمجتمع العربى قدرته على التجديد ذاتيا وفتح أمامه الابداع ، ولا يتأتى هذا الا بتحرر الانسان العربى من الفاقة والعوز والجهل ، وتحرير العقل العربى من السلفية المتحجرة التى ترفض الاجتهاد والتجديد »^(٦٢) .

* * *

● التصور المعيارى لنظام التعليم :

ان تصور التنمية كمشروع حضارى عربى لابد أن يستند الى نظام تعليمى جديد فى بنيته ووظيفته حتى يستطيع المساهمة فى بناء المشروع الحضارى للتنمية العربية .

فنظام التعليم الحالى يحتاج الى تغيير جذرى لا يمكن أن يتأتى - كما يقول البعض - عن طريق نقل فئات التجارب التربوية العالمية التى تحدث فى مناطق العالم المتقدم وخاصة العالم العربى^(٦٣) ، فالتجارب التربوية العالمية لا تعنى الا امكانيات مفتوحة واحتمالات ممكنة بالنسبة لدول العالم الثالث ، كما أنها لا تتخذ معناها الا من خلال التحليل العلمى والموضوعى لواقع التربية والتعليم فى دول العالم الثالث ، فالأصل أن تبحث الدولة النامية فى واقع مشكلاتها التربوية والتعليمية ومن ثم تنتقى بعد ذلك الحلول الممكنة لتلك المشكلات من خلال حصاد التجربة العالمية ، أما السير فى الطريق المعاكس - اقتباس الحلول وتطبيقها دون تحليل للمشاكل المحلية - فانه لا يتنافى مع طريقتة البنين الحضارى فحسب وانما ينتكر أيضا للعقلانية والمنطقية ، فالدولة المقتبسة فى هذه الحالة لا تتمتع بفائض القيمة التاريخى الذى

(٦١) اسماعيل صبرى عبد الله « التنمية الاقتصادية » فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى (ص ٥٥) .

(٦٢) نفس المرجع (ص ٥٥) .

(٦٣) عدنان الامين « الاتجاهات المستقبلية فى الفكر التربوى العربى » (ص ٢٠٦) .

تتمتع به الدولة المصدرة لمثل هذا النمط من الطول . فلكل مجتمع خصوصيته التاريخية والتي يجب أن يحافظ عليها أو يدخلها في حساباته وتخطيطه للمستقبل^(٦٤) .

لذا فان نظام التعليم المنشود لابد أن يستند الى فلسفة تربوية تعليمية تكون أكثر تفاعلا مع قضايا المجتمع ومشاكله ، وبالتالي تنعكس معالمها ومضمونها على صعيد المناهج التربوية وأدوات التعليم وأساليبه وطرائقه فتعطى عناية خاصة لقضية الأصالة والتجديد فى المجتمع العربى ، بدءاً بمشاكل اللغة العربية كلغة وطنية وقومية ومشاكل التعريب والترجمة ومناهج العلوم والرياضيات ومسارات التعليم الفنى والمهنى . ولابد أن تساعد هذه الفلسفة فى اعادة النظر فى وظيفة التعليم ليصبح وسيلة لتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات بدرجات متزايدة ومتفاوتة حسب امكانيات المتعلمين وطموحاتهم بدلا من اقتصره حاليا على وظيفة غريبة المتعلمين فى ضوء معايير نمطية محدودة^(٦٥) .

ان أول خطوة للوصول الى الفلسفة التعليمية المنشودة والى التصور المعيارى للتعليم ، لابد أن ترتبط منطقيا بالخطوات الأولى فى التصور المعيارى للتنمية العربية ، وهى فك الارتباط الحالى بين نظام التعليم العربى والنموذج العربى فى التعليم كما هو متصور وممارس فى المنطقة العربية ، فلا بد اذن من الخروج من مرحلة الاقتباس والاستهلاك الى مرحلة الانتاج للمعارف التربوية ، فالتجديد التربوى الشامل الذى ننادى به بعض فئات المربين اليوم لابد أن يفهم على أنه دعوة الى الابداع والابتكار فى التربية والقدرة على تكوين الانسان العربى الذى يسهم بدوره فى خلق العلم والتكنولوجيا العربية والثقافة العربية^(٦٦) . وبالتالي

(٦٤) أنور عبد الملك « تنمية أم نهضة حضارية » فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى (ص ٦٣) .

(٦٥) حامد عمار « التربية العربية وعائدها الانمائى » (ص ٤٠٠) .
(٦٦) غى افايزينى ، الجهود والتجديد فى التربية المدرسية (ترجمة عبد الله عبد الدائم) بيروت دار العلم للملايين ١٩٨١ (ص ١٣) .

فان على نظام التعليم العربى أن يتخلى عن طابعه المدرسى الأكاديمى ويتنوع ليغطي المجالات النظامية واللائنظامية فى الحياة ، وألا تقتصر وظيفته على اعداد النشء لقطاع الحديد وتخريج مواطنين مغتربين عن مجتمعهم سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، بل لا بد أن تتسع وظيفته لى تغطى احتياجات القطاعات العريضة من الجماهير التى لا يمكن للتعليم المدرسى وحده أن يعد لها اعدادا فعلا ، فلا بد للتعليم أن يمتد رأسيا ويستمر باستمرار حياة المواطن ويتنوع أفقيا بحسب تنوع قدرات الانسان ومهاراته ، فالمجتمع المنشود هو مجتمع متغير باستمرار وتجدد فيه حاجات الاعداد والتدريب مع تجدد بنية العمل وضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يعنى ذلك دعوة الى إلغاء دور المدرسة أو الاستغناء عن التعليم المدرسى أو النظامى واستبداله بتعليم لا نظامى وانما هو دعوة لتكامل النوعين من التعليم ، فالمدرسة لا تزال تقوم بالدور الأساسى فى التكوين الفكرى والمعرفى عن طريق امداد التلاميذ بالقدرات اللفظية والفكرية وأدوات المعرفة الأساسية والضرورية لأى اعداد لاحق^(٦٧) .

فالمفروض فى نظام التعليم المنشود - اذن - أن يوفر حدا أدنى من الفرص التعليمية لأكبر عدد من الكبار والصغار على السواء وبخاصة الذين لم يحالفهم الحظ من نيل فرص فى التعليم الأساسى أو تسربوا منه بحكم العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

نتوفير الحد الأدنى من حاجات التعليم للصغار والكبار هو الشرط الأساسى لمشاركة الأفراد فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فان الاهتمام بالقراءة والكتابة أو محو الأمية الأبجدية وبالتعليم الوظيفى أو اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للنشاط الانتاجى - تصبح من أهم الوظائف القاعدية لنظام التعليم ، ولذا فلا بد من تصافر الجهود القطرية والقومية من أجل توسيع مثل هذه النشاطات القاعدية

(٦٧) المرجع السابق ص ٢١ .

والارتقاء بها حتى تقف حجر عثرة دون عودة الأمية الأبجدية أو نقشي الأمية الثقافية والحضارية ، وبمعنى آخر فان نظام التعليم المنشود لابد أن يتخذ من التعليم المستمر أو المتجدد أحد محاوره الاستراتيجية لمقاومة السقوط فى مصيدة الأمية بشقيها الأبجدية والحضارية ، فمشكلة التنمية الرئيسية فى النهاية لا تكمن فى توزيع الموارد البشرية التوزيع الأمثل فنحسب وانما تكمن أيضا - وبدرجة عالية - فى تنمية هذه الموارد نفسها وذلك من حيث طاقاتها الانتاجية والابداعية .

ولا شك أن نظام التعليم بشقيه النظامى واللانظامى هو المسئول الأول والرئيسى فى تنمية الموارد البشرية ، بدءا بمحو الأمية والتعليم الابتدائى والأساسى ومرورا بالتعليم الثانوى والعالى وتعليم الكبار ، فالتعليم الثانوى يجب ألا يسيطر عليه الطابع الأكاديمى النظرى كما يجب ألا يقتصر ارتباطه بالتعليم العالى كما هو سائد الآن ، بل يجب أن تتنوع قنواته ليستجيب لمطالب التنمية والتحديث ويقضى على مشكلة «عدم الموازنة» بين مخرجاته من جهة ومتطلبات التنمية من جهة ثانية والمتمثلة أساسا فى قلة وضعف تكوين الأطر الفنية المتوسطة والمطلوبة للتعامل مع مشاكل التشغيل والصيانة للكثير من الآلات والمعدات والأجهزة التكنولوجية المستوردة . كما أن التعليم العالى لابد أن يتنوع هو الآخر وتتعدد نماذجه فى ضوء حاجات التنمية من جامعات اقليمية وجامعات مفتوحة وكليات مجتمعية وغيرها ، كما يجب أن تتطور مناهجه حتى تتصل بمشاكل المجتمع وبطرق البحث العلمى الأساسى والميدانى حتى تنمى لدى الطلاب الاتجاهات العلمية والفكرية وتفتق لديهم الرؤى المستقبلية لمطالب المجتمع وكيفية مجابتهها فى اطار التنمية الحضارية الشاملة .

ان نظام التعليم المنشود لابد أن يدعو الى الاعتماد على النفس والى تحديث العقل العربى وتمكينه من استيعاب روح العصر حتى يستطيع مواجهة تحدى الثورة العلمية والتقنية والمساهمة فى ردم الفجوات التى تعاني منها البلدان النامية فى مجال الغذاء والصحة والتعليم والعلم والتكنولوجيا وغيرها ، وحتى يكون الاعتماد على النفس أكثر فعالية فلا بد

أن يكون جماعيا وبالتالي فلا بد من تعاون الدول النامية فى مجال التعليم وخاصة تلك الدول التى تربط بينها علاقات الجوار أو الروابط الحضارية والسياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لأقطار الوطن العربى ، فليست الخيارات المطروحة فى العالم الثالث فى مجال التنمية والتعليم هى بين القطرية والقومية هو انما هى فى الأساس بين تكامل المتبعية للعالم المتقدم أو الغرب الرأسمالى ، وبين تكامل التكافؤ بين دول العالم الثالث (٦٨) .

فالمفروض فى نظام التعليم المنشود أن يقلل من اتجاهات التبعية أو الاعتماد على الغير ويحارب بشدة تلك الظواهر التى تعرف باسم الاحالة فى اتخاذ القرار أو ابعاد المسئولية عن الذات والقائها على الآخرين ، وكما ينادى بعض المفكرين فاننا « أهل الاحالة بغير منازع ! مشكلاتنا محالة الى غيرنا . ثمة احالة فى السياسة ، فالحل بأيدي غيرنا كما يقولون . وثمة احالة فى الاقتصاد ، فالانتاج لغيرنا والاستهلاك لنا ، وثمة احالة فى الفكر والفقه فى النهاية أصبح الحال كما لا يخفى على أحد ، صارت عقولنا تعمل فى اتجاه واحد : الاستقبال دون الارسال » (٦٩) .

ولن تختفى ظاهرة الاحالة من المسرح العربى ما لم يعمل نظام التعليم على تكوين الشخصية العربية الحضارية التى تتصف بالأصالة والتجديد فى كل المواقف الحياتية ، ولا بد لهذه الشخصية أن تقوم على دعامين أساسيين هما العلم والأخلاق . فمن دعامة العلم تستمد الشخصية العربية موضوعية المنهج فى التفكير والقصدية فى العمل والتخطيط والسببية التحليلية فى الطرائق والتجريب . ومن دعامة الأخلاق تستمد الطاقة الروحية والدينية والقيم الثقافية التى تنعكس فى سلوك الأفراد والجماعات وفى الحوافز والدوافع الانسانية التى تتحكم فى النهاية فى وجهة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى

(٦٨) اسماعيل صبرى عبد الله « التنمية الاقتصادية العربية » فى دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى (ص ٧٦) .
(٦٩) فهى هويدى ، القرآن والسلطان (ص٤٢-٤٣) .

المجتمع . فالأخلاق بمعناها الواسع هي أحكام يضعها الأفراد حول طرائق السلوك في ميادين التعامل البشرى وطرائق العيش كما يتصورونها من الناحية المعيارية . وكما قال أحمد أمين ناصحا ابنه : « ان أكثر من كانوا قبلك قد فسدوا لأنهم سافروا لأخذ شهادة وعادوا لأخذ درجة ، فليكن سفرك أنت للمعرفة والعلم ، وعودتك للإصلاح والنفع »^(٧٠) .

ان الشخصية العربية التي يتوجب على نظام التعليم العمل على تكوينها هي شخصية تتصف بالمبادرة والابتكار فبالتالى لا بد أن تعنى أساليب التعرف على المشاكل وتحديدها والالتزام الخلقى لايجاد الحلول لها ، ومن ثم الشروع فى البحث عن البدائل المختلفة للوصول الى الحلول المناسبة . ولا بد أن تتصف هذه الشخصية بالمرونة وسعة الصدر فلا تزدري ما فى الشرق لشرقيته ولا تمجد ما فى الغرب لغربيته وانما تطلب الحق وتمجده حيث كان فلا تأبه للجديد لجدته ولا تنفر من القديم لقدمه^(٧١) . كما يجب أن تتعد هذه الشخصية عن الحدية والغرور وتتصف بالتواضع والحلم وكما قال أحمد أمين ناصحا ابنه أيضا : « ثم لا تكن مغرورا تعتقد أنك على حق مطلق ، وأن غيرك ان خالفك على باطل مطلق بل وسع صدرك فاجعل حقاك يحتمل الخطأ وباطل غيرك يحتمل الصواب ، وقلما يعرف أحد الحق كل الحق ويقع أخوه فى الباطل كل الباطل ، فحقق مشوب بباطل كثير ، وباطل غيرك مشوب بحق كثير ، فاصغ الى رأيه وأعمل عقلك فيه واستخرج منه خير ما فيه وان أذاك ذلك الى أن تعدل عن رأيك الى رأيه فافعل ولا تسمثر من ذلك ، فالحق يعلو ولا يعلى عليه »^(٧٢) .

ولابد لهذه الشخصية العربية أن تتصف بالذوق وحب الجمال لأنها يتصلان بالاطار الذى تتكون فيه الحضارة فالجمال لابد أن يراعى

(٧٠) أحمد أمين ، الى ولدى (انطبعة الثالثة) بيروت ، دار الكتاب

العربى ١٩٦٩ (ص ٣٤) .

(٧١) المرجع السابق ص ٨٧ - ٨٨ .

(٧٢) نفس المرجع ص ١٧٩ .

فى النفوس ويتمثل فى الشوارع والبيوت فالاطار الحضارى بكل محتوياته يتصل بذوق الجمال (٧٢) وكما يقول أحمد أمين فانك ان شئت أن تعرف قيمة الذوق فى الأمة « فجردها من دور فنونها وجردها من حدائقها وبساتينها ، وجردها من مساجدها الجميلة والجليلة وكنائسها الفخمة وعمائرها الضخمة ، وجردها من نظافة شوارعها وتنظيم متاحفها ، ثم انظر بعد ذلك فى قيمتها وفيما يميزها عن غيرها من الأمم المتوحشة والأمم البدائية » (٧٤) .

ومعظم الناس — كما يقول أحمد أمين — يخضعون للذوق أكثر من خضوعهم للمنطق ما عدا القلة النادرة — كالفلاسفة مثلاً — الذين يأسرهم العقل ويستميلهم أكثر من استمالة الذوق وأسرهم . كما أن هناك الكثير من الشباب الذين لا يرون الجمال الا فى وجه فتاة ولا يعرفون الذوق الا فى أفاقة الحديث معها والمتظرف اليها مع أن فى الدنيا جمال يفوق ذلك بمراحل كثيرة، كما أن للذوق مجالات متعددة ومراحل ودرجات، فالجمال يبدأ بالادراك الحسى للصورة الجميلة أو الوجه الجميل ويتدرج الى ادراك المعانى وعشق الجمال فى الكرامة والعزة والعدل ، كما أن الذوق يمكن أن يرتقى من الأشياء المحسوسة الى الرضاء والعدل والنفور من البؤس والفقر وكراهية القبح والضعف والظلم .

والذوق الجميل ينطبع فى فكر الأفراد ويجعلهم ينزعون الى الاحسان فى العمل والى الكريمة من العادات والخصال فهو فى النوايا يتصل بالقيم الأخلاقية كما يتصل بالعقلانية والمنطق ، وبالتالي يصبح للذوق والجمال أهمية اجتماعية قصوى لأنهما يمثلان المنبع الذى تصدر

(٧٢) مالك بن نبي ، شروط النهضة (ص ١٤٣) .

(٧٤) أحمد أمين ، الى ولدى (ص ٢٧ — ٣٨) .

(٧٥) مالك بن نبي ، شروط النهضة (ص ١٤٤) .

منه الأفكار ومحددات السلوك الاجتماعى ، فلا غرو اذن أن ينادى مالك بن نبي بأن الجمال هو وجه الوطن فى العالم ولذا فان حفظ هذا الوجه هو حفظ لكرامة الوطن (٧٥) .